



كلمة السيد محمد سامي عاقل

رئيس الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين

خلال بمناسبة الطبعة الأولى لـ "ندوة الجزائر للرقمنة"

تحت عنوان:

"الرقمنة: ركيزة للنمو والتنافسية"

يوم الاثنين 09 ماي 2022

المركز الدولي للمؤتمرات، عبد الحفيظ رحال، الجزائر العاصمة

السيد وزير الرقمنة والإحصائيات،  
السيدات والسادة رؤساء منظمات أرباب العمل،  
السادة رؤساء وممثلو جمعيات ومنظمات قطاع الرقمنة،  
السيدات والسادة الأمناء العامون للوزارات،  
السيدات والسادة ممثلو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،  
السيدات والسادة المدراء المركزيين للوزارات،  
السيدات والسادة عمداء الجامعات ورؤساء مراكز البحث العلمي،  
السيدات والسادة زملائي رؤساء المؤسسات،  
السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،  
الضيوف الكرام، كل برتبته ودرجته،  
السلام عليكم ورحمة الله وتعالى  
أهلا وسهلا بكم جميعا ومرحبا بكم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

شرف كبير لنا أن نستقبلكم هنا معنا جميعا، وإنه لمن دواعي السرور والتفاؤل أن يشاركنا هذه الحضور الكبير لكل الفاعلين في قطاع الرقمنة، بمناسبة الطبعة الأولى لـ " ندوة الجزائر للرقمنة"، التي تنظمها الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين مناصفة مع النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين في الرقمنة.

أستسمحكم في البداية، ان اتوجه بالشركة الجزيل والخاص للسيد وزير الرقمنة والاحصائيات، الذي وضع تنظيم هذه التظاهرة تحت رعاية وزارته.

وباسمي الخاص، وباسم صديقي السيد: سهيل قسوم، رئيس النقابة الوطنية لأرباب العمل المواطنين وجميعنا، نعبر لكم عن فخرنا واعتزازنا برعايتكم.

إلى جميع الحاضرين هنا، لكم جميعا تحياتي الأخوية الصادقة، وأود أن أعبر لكم عن امتناني وتقديري لكم لمشاركتنا هذه التظاهرة، لكونها تجمع كل الجهات الفاعلة الرئيسية والمتخصصين والخبراء والمؤسسات والمنظمات المهنية والشركات من القطاعين العام والخاص المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع الرقمي، ... حول القضايا المتعلقة بالرقمنة والاقتصاد الرقمي. إن الهدف الأول لهذه الندوة هو جمع كل الفاعلين في القطاع، لتبادل الآراء والتشاور حول مواضيع تسمح بإنجاح وتسريع التحول الرقمي في الجزائري.

لبلوغ وتجسيد الهدف المنتظر، نحتاج إلى تقييم فعلي لكل ما تم تحقيقه، وتثمين الإنجازات وإبرازها وكذا تشخيص النقائص وأوجه القصور لننتقل بشكل أفضل في تعديل وإعداد قراراتنا المستقبلية.

هذه الندوة، نريد أن تكون مساهمة منّا، والتي تأتي في مرحلة هامة في مسار تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في قطاع الرقمنة، والتي يعد تأثيرها مهما للغاية نظرا لطبيعتها المحورية والشاملة بامتياز.

سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل،

اليوم، التحدي الحقيقي والاستراتيجي الذي يواجه بلادنا هو أن ننجح معا في تحقيق تنوع اقتصادنا من خلال إدراج نظرنا ضمن اقتصاديات الغد وتلك ما بعد البترول. يجب أن نهدف من خلال هذا التنوع إلى تقليص اعتمادنا المفرط على الاستيراد، الولوج إلى أسواق جديد للتصدير وتشجيع الاستثمار الوطني المنتج.

فعلاوة على تعبئة وتجنيد جميع الفاعلين والوسائل، تتطلب هذه الرؤية إصلاحات جريئة وانفتاحا أكثر شفافية لاقتصادنا ليطماشى وفقا للمعايير الدولية.

وضمن هذا المنطق التراتبي للأفكار، يشكل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحدث الرئيسي في هذا القرن. أدت الثورة الرقمية، التي تميزت بالتقارب والتداخل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى زعزعة النماذج الاقتصادية التقليدية للشركات، حياة ونشاط مجتمعاتنا، وأنماط حياتنا.

في صعود سريع، سيطرت التكنولوجيا الرقمية ولا تزال تهيمن على حياتنا اليومية إلى درجة لا يمكننا تخيل العيش بدون أدوات حديثة، رغم حداثة هذه الأخيرة.

عندما نتحدث عن الرقمنة والاقتصاد الرقمي، فنقصد من ذلك تأثير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد. وبالتالي، فإن الاقتصاد الرقمي يشمل ويهم جميع القطاعات التي تستخدم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات إنتاج، والتي تعد كذلك أداة أساسية لتحسين نوعية حياة السكان، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

وعليه، تشكل الرقمنة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتنافسية، وتشجع كذلك على استحداث مناصب شغل جديدة. وتفرض الرقمنة نفسها على أنها الطريق نحو المستقبل بالنسبة للبلدان النامية، في سعيها لتحقيق القيمة الاقتصادية المضافة وفي مكافحة البطالة التي يعاني منها مجتمعنا بشكل خاص.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

نحن جد واعون بالجهود الكبيرة التي يتم بذلها من أجل استحداث بيئة ملائمة يكون بمقدورها، أن تساعد على تحقيق تلك الأهداف التي ذكرناها.

في هذا الصدد، وعلى المستوى الاقتصادي، يوفر لنا الدستور القاعدة والمرجعية الرسمية والقانونية لبدء الإصلاحات الأكثر عمقاً وابتكاراً. وهي تشكل خطة عمل حقيقية، تتطلب أن تترجم أحكامها إلى تشريعات وتدابير تعزز وترقي التنمية الاقتصادية..

دستورنا في المادة تكرر جدياً وبصراحة حرية الاستثمار والتجارة وتحمل الدولة مسؤولية العمل على "تحسين مناخ الأعمال" وتشجيع تطوير ونمو المؤسسات الاقتصادية ونشاطها دون تمييز، خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية"، فهذا بحد ذاته يعد برنامجاً.

الجانب الذي يجب أن يحظى بالأولوية ويستدعي التكفل به بشكل عاجل، هو مناخ الأعمال، حيث يجب تطهيره من ثقل الإجراءات البيروقراطية التي أثقلت كاهل المؤسسات الاقتصادية.

إصلاحات جذرية وعميقة يجب الشروع فيها في أقرب وقت، من أجل تبسيط البيئة والمنظومة الضريبية، الإدارية والبنكية للمؤسسة الاقتصادية وتحسين شروط الولوج والاستفادة من العقار.

أجدد استعداد الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين لتقديم مساهمتنا، دون أي تردد، في إعداد وتنفيذ وتقييم مخطط العمل هذا. وثانياً، وكنتيجة حتمية وطبيعية لتحسين مناخ الأعمال، يجب إطلاق استراتيجية لخلق حركية مقاولانية كبيرة وتشجيعها.

يعد تسريع وتيرة استحداث المؤسسات، بلا شك، التحديّ الأساسي والحاسم للسنوات القادمة. هذا ليس خياراً، ولكنه تعهد وهدف يجب تجسيده لضمان تنويع اقتصادنا. فالجزائر يجب أن تستحدث خلال السنوات القليلة القادمة مئات الآلاف من المؤسسات.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

علينا جميعاً، أن نستوعب بأن اقتصاديات الغد، وتلك مابعد البترول لا تتماشى ولا تتسامح مع أي تردد بيروقراطي.

وضمن هذا المنطق، نثمن مصادقة مجلس الوزراء أمس، على مشروع قانون الاستثمار، مشروع سيعطي بدون شك قفزة جديدة ودفعا قويا للتجديد الاقتصادي.

إن التحكم في التغييرات المجتمعية، وفهم الذكاءات الشبكية والتعاونية الجديدة التي يتم وضعها بفضل تطوير التكنولوجيا الرقمية، هي من بين اهتمامات السياسيين اليوم، لأن التكنولوجيا الرقمية هي ناقل حقيقي للتحول والتحديث.

في الواقع، بفضل الرقمنة، يتضاعف يوميا الأداء في جميع قطاعات النشاط البشري: التعليم، والاتصالات، والإدارة، والزراعة، والصناعة، والأمن، والتجارة، والطب، والبنوك، وغيرها من الخدمات. ونتيجة لذلك، أصبح دمجها في الاستراتيجيات القطاعية المختلفة أمراً حاسماً للتطور السريع لنظامنا الاجتماعي والاقتصادي. وعلى سبيل المثال:

- فيما يتعلق بالتعليم، تعزز التكنولوجيا الرقمية وصول الجميع إلى المعرفة واكتسابها؛
- فيما يتعلق بالإدارة، وبفضل إزالة الطابع المادي للإجراءات وأنظمة المعلومات عبر الإنترنت، يستفيد مستخدم الخدمات العامة من الوصول السريع إلى المعلومات ويمكنه

المطالبة بمعاملة أفضل؛ الحد من تأثير البيروقراطية الخانقة والإفراط في التنظيم الشديد التقييد؛

- أنظمة النقل والدفع أصبحت سهلة من خلال الدفع عبر الإنترنت والحجز والتسجيل والحصول على تذاكر النقل عبر الإنترنت؛

- بفضل التجارة الإلكترونية، يمكن للمزارعين في المناطق الريفية بيع منتجاتهم بسهولة وغزو أسواق جديدة.

- فيما يتعلق بالصحة، فإن الحاجز بين الطبيب والمريض يختفي بفضل التطبيب عن بعد.

لكن التحدي لا يتوقف عند هذا الحد: فالتكنولوجيا الرقمية بصفة عامة تسمح أيضاً للفاعلين الفاعلة في الحياة النقابية بتكريس قيم المواطنة الرقمية، من خلال تعزيز النهج والمواقف النشطة مثل:

- الرصد واليقظة في الوقت الحقيقي وفهم توقعات وآراء المواطنين.

- التبادلات المنتظمة والمشاورات السريعة والفعالة مع المواطنين .

- تطوير المراكز الاقتصادية وأنشطة الشباب حول نقاط الولوج الرقمية مع إمكانية خلق فرص العمل: المكتبات الرقمية، الترويج والتسويق الاقتصادي المحلي، منصة التجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية.

يحدث تطور الاقتصاد الرقمي رهانات حقيقية ومهمة لبلدنا. يجب على الدولة والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية كبيرة كانت أم صغيرة، والسلطات المحلية، والمسؤولين المحليين المنتخبين، الالتزام برفعها والتعامل معها.

هذه كلها تعد استراتيجيات يجب أن تكون الآن جزءاً من الحوكمة الشاملة للمجتمعات.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن الإرادة السياسية المعبر عنها في برنامج رئيس الجمهورية لإنجاح مسار التحول الرقمي وجعله من أهم الآليات والركائز في تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين وكذلك مع الفاعلين الاقتصاديين ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة ومستدامة، يمهّد الطريق للانبعاث اقتصادنا بقوة بحلول عام 2030 .

إن تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجالات الرقمنة، التي تم الاضطلاع بها في هذا السياق من قبل وزارة الرقمنة والإحصاء ، هي دليل التصميم على النجاح في هذا التحول الحتمي والحاسم والمهم للغاية.

إن طموح السلطات العمومية هو استحداث المساحات والظروف الأكثر ملائمة لتطوير التكنولوجيا الرقمية في بلدنا.

لذا ، فإن ندوة اليوم تتماشى مع هذا الطموح وتكشف عن تصميم CAPC و SNPCN وجميع المؤسسات الاقتصادية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي على تقديم المساهمة المفيدة والضرورية في تطوير الرقمنة والاقتصاد الرقمي في بلدنا ، والتي رتبها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ضمن أولوياتهما .

وفي هذا الصدد ، فإن تصريحات رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للصحافة تمثل تحدياً وتعبئة. حيث قال: "التركيز على المعرفة الرقمية لبناء وتعزيز اقتصاد وطني قوي وتنافسي، هذا خيار استراتيجي نراهن عليه لتطوير خدمات جديدة، والاستثمار في الثروة المكتملة للنفط القابل للتصدير وخلق قيمة مضافة، لا سيما من خلال المشاريع الصغيرة والمبتدئة، والتي هي جزء من أسس الاقتصاد الجديد".

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

إن الندوة التي تفتتح اشغالها اليوم في طبعتها الاولى، ستمكّن بلا شك، الشروع في تفكير واسع بين الفاعلين والمستفيدين والخبراء الرئيسيين، بهدف تقديم دعم فعال وقوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة. ولإعطائها الزخم الذي قد تحتاجه.



بالنظر للمواضيع المبرمجة والمحددة والمعدّة بعناية والتي ستكون موضوع مناقشات خلال هذا اليوم، ستساهم، بدون شك، بشكل كبير في تنفيذ خطة تطوير الرقمنة في بلدنا. وفعلا،

- البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الإنترنت ، مراكز البيانات ، ..... الخ
- الأمن السبرياني وتحدياته الرئيسية
- الدفع والتجارة الإلكترونية
- مناخ الأعمال في المجال الرقمي
- النقل إلى الخارج
- الخدمات الرقمية
- الابتكار والمهارات من أجل التنمية الرقمية
- ريادة الأعمال الرقمية
- - الحوكمة الإلكترونية: تقرب الإدارة من الشركة
- تقنيات جديدة: التطلع إلى عالم رقمي كلي
- الصناعة 4.0

فكلها مواضيع ذات أهمية كبيرة واستراتيجية،

فهنا يتعلق الامر بإحدى المهام الأساسية للكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، كقوة اقتراح وفاعل سوسيو-اقتصادي ذات تمثيل واسع للمساهمة في وثبة التنمية الوطنية. نولي اهتماما خاصا للتوصيات التي ستتم صياغتها في نهاية هذه الندوة الهامة، والتي سنقدمها كمساهمة للجهات والأطراف المعنية بتنفيذ استراتيجية التنمية الرقمية في الجزائر .

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لكونها تعد مسرعا ومضاعفا للنمو ومصدرا لاستحداث مناصب الشغل، فالثورة الرقمية سيكون لها تأثيرا اقتصاديا وسيوسيو-ثقافيا معتبرا وحاسما.

يمكن لبلدنا الاستفادة من هذا التحول الرقمي لتحقيق انبعاث اقتصادي حقيق، مع امتلاكها لإمكانات لا جدال فيها في هذا المجال، بما في ذلك رأس المال البشري الكبير. هناك الكثير من المعطيات والقدرات التي يمكن أن تمكّن بلدنا ليس فقط من اللحاق بالركب في هذا المجال، ولكن أيضا لتحقيق قفزات حقيقية إلى الأمام. سأترك الأمر للمتخصصين والمناقشات المفتوحة لإثارة هذه التفاصيل .

نحن مدعوون جميعًا، السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني إلى الالتزام بالعمل وتوحيد الجهود لنرع التحديّ معًا، لبناء الجزائر الجديدة، جزائر قوية بفصل العمل والتقدم الاقتصادي، لتحتل المكانة التي تستحقها كفاعل جهوي وقاري فعال ومؤثر.

إن التحدي كبير واستراتيجي ويستحق أن نبذل كل الجهود لتحقيقه، بالأخص مع هذا الوعي الجماعي وهذه الإرادة غير المسبوقة. بهذه الروح من التعاون والمثابرة والتشاور، التي من خلالها أريد أن نعيشها معا خلال فعاليات هذه الطبعة الاولى لندوة الجزائر للرقمنة ، التي تنظم تحت عنوان "الرقمية: ركيزة النمو والقدرة التنافسية

أشكركم على كرم الاصغاء

اتمنى النجاح لأشغال الندوة

والسلام عليكم



1<sup>ERE</sup> EDITION DE « **ALGERIA DIGITAL CONFERENCE** »

SOUS LE THEME :

« **Le numérique : Levier de croissance et de compétitivité** »

ALLOCUTION D'OUVERTURE DE M. MOHAMED SAMI AGLI,  
PRESIDENT DE LA CONFEDERATION ALGERIENNE  
DU PATRONAT CITOYEN (CAPC)

CIC, lundi 9 mai 2022

**Monsieur le Ministre de la numérisation et des statistiques ;  
Madame, Messieurs les Présidents des organisations  
patronales**

**Messieurs les présidents et représentants des associations et  
organisations du secteur du numérique**

**Mesdames et Messieurs les Secrétaires Généraux des  
Ministères**

**Mesdames, Messieurs les représentants du CNESE ;**

**Mesdames et Messieurs les Directeurs centraux des  
Ministères ;**

**Mesdames et Messieurs les chefs des établissements  
universitaires et de recherches ;**

**Mes chers confrères chefs d'entreprises ;**

**Mesdames et Messieurs les représentants de la Presse et des  
Médias ;**

**Distingués Invités en vos rangs et grades respectifs ;**

**Mesdames, Messieurs,**

C'est un grand plaisir et un honneur de vous voir aussi nombreux aujourd'hui, à l'occasion de la 1<sup>ère</sup> édition de « **Algeria Digital Conférence** », que notre Confédération - la Confédération Algérienne du Patronat Citoyen (CAPC) - **organise conjointement** avec le Syndicat National du Patronat Citoyen du Numérique (SNPCN).

Je voudrais tout d'abord **remercier de manière particulière** Monsieur le Ministre de la numérisation et des statistiques pour avoir **placer cette manifestation sous le patronage de son Département Ministériel.**

**En mon nom, au nom de mon Ami M. GUESSOUM**, Président du Syndicat National du Patronat Citoyen du Numérique **et en votre nom à tous**, nous disons que nous sommes profondément honorés.

**A vous toutes et tous qui êtes ici présent**, j'adresse mes très cordiales salutations et souhaite vous dire combien j'apprécie votre présence en cette événement majeur qui **rassemble les principaux acteurs**, (spécialistes et experts, institutionnels, organisations professionnelles et entreprises) du secteur du numérique, autour des problématiques liées à la numérisation et à l'économie numérique. L'objectif étant d'engager une réflexion de fonds, d'échanger et de nous concerter autour des thématiques permettant de réussir et d'accélérer la transformation numérique en Algérie.

Pour ce faire, nous avons besoin de faire le point sur ce qui a déjà été réalisé, de valoriser les acquis et d'identifier les

insuffisances pour mieux rebondir et ajuster nos actions futures.

Cette conférence se veut une contribution de notre part, qui intervient à une étape importante dans le processus de développement et de la mise en œuvre de la stratégie national du secteur de la numérisation dont l'impact est tellement important de par son caractère transversal par excellence.

Le défi pour notre pays est celui de réussir sa diversification économique en l'inscrivant de plein pied dans les économies de demain celles de l'après pétrole. Cette diversification doit cibler à réduire la forte propension à l'importation, conquérir des marchés à l'export et encourager l'investissement national productif.

Au-delà de la mobilisation des acteurs et des moyens, cette perspective requière des réformes audacieuses et une ouverture plus affirmée de notre économie afin de l'amarrer aux standards internationaux.

**C'est dans cet ordre d'idée que le développement des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) constitue le fait majeur de ce siècle. La révolution numérique, marquée par la convergence entre l'informatique et les télécommunications a pleinement bouleversé les modèles économiques traditionnels des entreprises, le fonctionnement de nos sociétés, et nos modes de vie.**

Dans une ascension fulgurante, **le numérique a dominé et domine davantage notre quotidien** au point que nous

n'imaginons pas nous passer d'outils pourtant tout à fait récents.

En parlant de la numérisation, de l'économie numérique, c'est de l'impact de l'Internet et des TIC sur l'Economie qu'il s'agit.

**L'économie numérique concerne de ce fait, tous les secteurs qui utilisent l'Internet et les TIC comme outils de production et constitue un outil essentiel pour l'amélioration de la qualité de vie des populations, notamment celles résidant dans les régions reculées.**

**La numérisation est un véritable levier de la croissance économique et de la compétitivité,** favorise également la création de nouveaux emplois. **Elle s'impose comme la voie à suivre pour les pays en développement,** dans leur quête de plus-value économique et dans la lutte contre le chômage dont souffrent particulièrement notre société.

Nous sommes bien conscients des grands efforts engagés pour créer un environnement favorable pouvant porter de telles ambitions. A ce titre et au plan économique, la Constitution nous offre l'ancrage pour engager les réformes les plus approfondies et les plus innovantes. Elle constitue un véritable plan d'action, dont les dispositions appellent à être traduites dans la législation en mesures favorisant l'épanouissement économique.

Notre constitution dans son article qui consacre de manière solennelle la liberté d'investissement et de commerce et met

à la charge de l'Etat d'œuvrer « à améliorer le climat des affaires » et à encourager « sans discrimination, L'épanouissement des entreprises au service du développement Economique national », est à lui seul un programme.

Le volet prioritaire auquel il faudrait s'attaquer en toute urgence est celui du climat des affaires afin de l'assainir des lourdeurs et pratiques bureaucratiques qui pèsent sur le monde de l'entreprise.

De profondes réformes doivent être engagées afin de simplifier l'environnement fiscal, administratif et bancaire de l'entreprise et améliorer les conditions d'accès au foncier.

La CAPC est prête à apporter, sans ménagement, sa contribution à l'élaboration, la mise en œuvre et l'évaluation de ce plan d'action.

En second lieu et en corollaire de l'assainissement du climat des affaires, une dynamique entrepreneuriale devra être engagée et encouragée.

L'accélération du rythme de création des entreprises est sans conteste l'enjeu fondamental et crucial des prochaines années. Ce n'est pas un choix dont il s'agit mais un impératif qu'il faudrait réaliser pour garantir la diversification de notre économie. L'Algérie doit créer dans les quelques prochaines années des centaines de milliers d'entreprises.



Nous devrions assimiler que les économies de demain et de l'après pétrole ne s'accommodent d'aucune hésitation bureaucratique.

C'est dans cet ordre d'idée que nous saluons l'adoption du nouveau code d'investissement, un code qui donnera un autre élan à notre renouveau économique.

- **Messieurs les Ministres,**
- **Distingués invités,**
- **Mesdames et Messieurs.**

La maîtrise des changements sociétaux, la compréhension de nouvelles intelligences connectives et collaboratives qui se mettent en place grâce au développement du numérique, font partie des préoccupations des Politiques d'aujourd'hui, car **le numérique est un véritable vecteur de transformation et de modernisation.**

En effet, **grâce à la numérisation, les performances dans tous les secteurs de l'activité humaine sont démultipliées :** éducation, communication, administration, agriculture, industrie, sûreté, commerce, médecine, banques et autres services.

**De ce fait, son intégration dans les différentes stratégies sectorielles est désormais critique pour un développement rapide de notre système socio-économique**

A titre indicatif :

- Sur le plan de l'éducation, **le numérique favorise l'accès et l'acquisition des connaissances par tous ;**
- Sur le plan de l'administration, grâce à la dématérialisation des procédures et aux systèmes d'information en ligne, l'utilisateur du service public bénéficie d'un accès rapide à l'information et peut prétendre à un meilleur traitement ; **Réduisant ainsi l'impact d'une bureaucratie étouffante et d'une sur-régulation très contraignante ;**
- Les systèmes de transport et de paiement sont facilités avec le paiement en ligne, les réservations, l'enregistrement et l'acquisition de titres de transport en ligne ;
- Grâce au commerce en ligne, l'agriculteur des zones rurales peut facilement écouler ses produits et conquérir de nouveaux marchés.
- Sur le plan de la santé, le cloisonnement entre le médecin et le patient disparaît grâce à la télémédecine ;

**Mais l'enjeu ne s'arrête pas là** : le numérique de manière plus générale permet aussi aux acteurs de la vie associative de **consacrer les valeurs de la citoyenneté numérique**, en promouvant les démarches et attitudes actives telles que :

- **la veille et la compréhension en temps réel** des attentes et avis du citoyen;

- les **échanges réguliers** et les **consultations rapides** et efficaces avec les citoyens ;
- le **développement de pôles économiques et d'animation des jeunes** autour des points d'accès numériques avec possibilité de création d'emplois : bibliothèques numériques, promotion et marketing économique de la localité, plateforme d'e-commerce et e-tourisme.

Le développement de l'économie numérique véhicule donc des enjeux importants pour notre pays. L'Etat, les organisations et les entreprises, grandes ou petites, les collectivités territoriales, les élus locaux doivent s'engager à les relever.

**Il s'agit là**, d'autant de stratégies qui doivent désormais s'inscrire dans la gouvernance globale des collectivités.

- **Messieurs les Ministres,**
- **Distingués invités,**
- **Mesdames et Messieurs.**

**La volonté politique exprimée dans le programme du Président de la République en vue de rendre le numérique chemin de la transformation, un succès et en faire l'un des leviers les plus importants dans l'amélioration des relations entre l'administration et les citoyens, ainsi qu'avec les opérateurs économiques pour parvenir à un développement économique et social efficace et durable, trace la voie pour l'émergence de notre économie à l'horizon 2030.**

**L'élaboration et à la mise en œuvre de la stratégie nationale dans les domaines de la numérisation, entreprise dans ce cadre par le Ministère de la numérisation et des statistiques en est la preuve d'une détermination à réussir cette transition inévitable, critique et si importante.**

L'ambition des pouvoirs publics, est de créer les espaces et les conditions les plus favorables pour le développement du numérique de notre pays.

**Le Séminaire d'aujourd'hui, s'inscrit donc en droite ligne de cette ambition et révèle la détermination de la CAPC, du SNPCN et de l'ensemble des entreprises du secteur socio-économique à apporter la contribution utile et nécessaire au développement de la numérisation et de l'économie numérique dans notre pays, que M. le Président de la République, et M. le Premier Ministre inscrivent parmi leurs priorités.**

A ce sujet, les propos de Monsieur le Président de la République, tenus à l'occasion de la journée national de la presse, **sont interpellateur et mobilisateur. Je cite** : « Focaliser sur le numérique et les connaissances pour construire et promouvoir une économie nationale forte et compétitive, c'est là un choix stratégique sur lequel nous misons pour développer de nouveaux services, investir dans des richesses complémentaires au pétrole qui soient exportables et créer une valeur ajoutée, notamment par le biais des micro-

entreprises et des start-up, qui font partie des fondements de la nouvelle économie » **Fin de citation.**

- Mesdames et Messieurs les Ministres,
- Distingués invités,
- Mesdames et Messieurs,

La conférence qui s'ouvre ce jour dans sa première édition, **permettra à n'en point douter, d'engager une large réflexion entre principaux acteurs, bénéficiaires et experts, en vue d'un accompagnement efficace et efficient de la mise en œuvre de la stratégie nationale pour le développement de la numérisation et de lui donner l'impulsion qu'elle pourrait en avoir besoin.**

Au regard des thématiques programmées, **soigneusement identifiées et préparées**, et qui feront l'objet de discussions, **contribueront de manière significative, à la mise en œuvre du plan de développement de la numérisation dans notre pays.**

En effet,

- les infrastructures IT (Internet, Data centers, Cloud, etc...),
- La cybersécurité et ses enjeux majeurs :
- Le Paiement et commerce électronique :
- Le Climat des affaires dans le numérique
- L' Offshoring- Prestations de service du numérique

- L'Innovation et compétences pour le développement du numérique
- L'entrepreneuriat dans le numérique :
- Le E-Gouvernance : Rapprocher l'administration de l'entreprise
- Les Nouvelles technologies : L'aspiration à un monde totalement numérisé,
- L'industrie 4.0

**Sont particulièrement pertinentes.**

**Il s'agit là, de l'une des missions de la CAPC en tant que force de propositions** et d'acteur socio-économique représentatif pour contribuer à cet élan de développement.

**Nous accordons une attention particulière, aux recommandations** qui seront formulées à l'issue de cette importante rencontre **que nous soumettrons titre de contribution aux instances et parties concernées** par la mise en œuvre de la stratégie de développement du numérique en Algérie.

- Mesdames et Messieurs les Ministres,
- Distingués invités,
- Mesdames et Messieurs,

**Véritable accélérateur de croissance et fortement créatrice d'emplois nouveaux, la révolution numérique aura dans les prochaines décennies des impacts économiques et socioculturels considérables.**

**Notre pays peut tirer parti de cette transformation numérique pour amorcer son émergence, avec un potentiel incontesté dans ce domaine,** notamment un important capital humain. Autant d'atouts qui peuvent permettre à notre pays, non seulement de rattraper son retard en la matière, mais aussi de réaliser de vrais bonds en avant. Je laisserai le soin aux spécialistes et aux débats d'en évoquer les détails.

**Le challenge mérite d'être relevé, la volonté étant affichée nous sommes tous appelés,** administrations, entreprises, société civile, et élus locaux **à davantage d'engagement pour une Algérie numérique.**

**Nous sommes tous appelés, pourvois publics, partenaires sociaux et société civile à davantage d'engagement et de communion, tous ensemble, pour bâtir l'Algérie nouvelle ; une Algérie forte grâce au travail et au progrès économique pour nous placer, à juste titre, comme acteur régional et continental actif est influent.**

Le challenge mérite d'être relevé surtout avec cette prise de conscience collective et cette volonté affichée sans précédent. C'est dans cet esprit de collaboration, de persévérance et de concertation que je souhaite voir se dérouler cette 1<sup>ière</sup> EDITION DE « ALGERIA DIGITAL CONFERENCE » sous le thème : «Le numérique : Levier de croissance et de compétitivité».

Je vous remercie de votre bienveillante attention.